0309.JPG

وان كان دونه اخذه وان زاد فالزيادة لا يدعيها احد لان المشتري دفع الثمن
بذمتي الثمن الاول فهل يقر في يد المشتري او يرجع الى مال المكاتب فجهين فان رجع
وقال صدق فحصي باعه اياها بإذن زوجته لم يقبل في اسقاط حرية الولد ولا في
ان صار ذلك ولد ووقيل في اسقاط الثمن واستحقاق المهر واخذ زيادة الثمن
ميراثها وميراث ولدها وان رجع الزوج ثبتت الحرية ووجب عليه الثمن فصل
اقر رجل لحرية عبد ثم اشتراه او شهد رجلان لحرية عبد لغيرهما فردت شهادتهما ثم اشتراه
احدهما من سيده عتق في الحال لاعترافه بان الذي اشتراه حر ويكون البيع صحيحا بالنسبة
الى البائع لانه محكوم له برقه وفي حق المشتري استفاد او استحال صافاذا صار في يده
حكم بحريته فزال السابق وبقي كما لو شهد رجلان على رجل انه طلق امرأته ثلثا وقد
الحاكم شهادتهما فمضى فيها الى الزوج عوضا ليخلعها صح ويكون في حقه خلعا صحيحا وفي
حقها استخلاصا ويكون ولاؤه موقوفا فان احد الابدعيه فان البائع يقول ما اعتقته والذي
يقول ما اعتقته الا البائع وانا استخلصته فان مات وخلف مالا رجع احدهما عن قوله
فالمال له لان احد الابدعيه سواه لان الراجع ان كان البائع فقال صدقت المشتري كنت اعتقته
قبل ان اقول له ويلزمه رد الثمن الى المشتري لاقراره ببطلان البيع وان كان الراجع المشتري قبل
المال لان احدا لا يدعيه سواه ولا يقبل قوله في نفي الحرية لانها حق فيه وان رجعا معا فيحتمل
ان يوقف حتى يصطلحا عليه لانه لاحدهما ولا يعرف عينه ويحتمل ان من هو في يده يحلف ويأخذه
لانه منكر وان لم يرجع واحد منهما فعنه وجهان احدهما يقر في يد من هو في يده فانه
يكن في احدهما فهو لبيت المال لان احدا لا يدعيه ويحتمل ان يكون لبيت المال على كل حال
كذلك فصل ولو اقر لرجل بعبد او غرم ثم جاء به وقال هذا الذي اقررت لك به قال بل
هو غير لم يلزمه تسليمه الى المقر له لانه لا يدعيه ويحلف المقر انه ليس له عنده عبد سواه
فان رجع المقر له فادعاه قرعة دفعه اليه لانه لا منازع له فيه وان قال المقر له صدقت
لي والذي اقررت به اخر اخذ عندك لزمه تسليم هذا ويحلف على نفي الاخر مسألة قال ولو
مات مخلف ولدين فاقر احدهما باخ او اخت لزمه ان يعطي الفضل الذي في يديه لمن اقر له

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)